أية حرية لأي مثقف

أحمد المعداوي

يطرح اليوم أكثر من أي وقت على كل مثقف قومي مهمة التساؤل المستمر عن واقع الوحدات الكبرى التي شكلت الأيديولوجيا القومية منذ نشأتها، وذلك بهدف تحيينها وفحص مصداقيتها وفرز ما تحقق وما لم يتحقق عبر تاريخ طويل من الصراع والنضال، وما الذي استوعبته التجربة المجتمعية العربية من هذه الأهداف والشعارات الكبرى: الوحدة والحرية والديمقراطية والاشتراكية والعقلانية.

ولماذا يبدو أحياناً التاريخ الحديث لأمتنا وكأنه مراوحة في المكان أو في أحسن الأحوال مجرد انتحاء نحو هذه الأهداف الكبرى. ما هو قسط الحرية ونوع الحرية الذي تم تحقيقه في وطننا العربي، ما هي التجارب الوحدوية التي تأتى لها النجاح وما هي أسباب إخفاق أخرى، ما هو قدر الديمقراطية الذي يسمح به واقعنا العربي وكيف يمكن تطوير النضال الديمقراطي العربي؟ وما علاقة الواقع الاجتماعي والسياسي العربي بالعقلانية؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي قد لا تكون مريحة ولا مطمئنة بقدر ما تكون استفزازاً للتفكير وحثاً على التساؤل ومدعاة للنقد.

وفي هذا الاطار، وبهذه المناسبة أيضاً، يتعين علينا ان نتساءل عن علاقة واقعنا العربي بالحرية، وعن علاقة المثقف بالحرية: ما هي الحرية، وما هي درجاتها ومستوياتها وكيف نصوغ استراتيجية التحرير الى غيرها من التساؤلات.

من بين عشرات المؤشرات التي يمكن رصدها من واقعنا العربي وفي ثقافتنا العربية والتي تشهد على تعطش مجتمعنا وثقافتنا لفكر حرية وفلسفة حرية.

عندما تهافت المترجمون والناشرون والقراء العرب في الستينات من هذا القرن على ترجمة وتسويق البضاعة الفلسفية والروائية الوجودية على نطاق واسع في الوطن العربي، فقد كان ذلك مؤشراً مشخصاً لعلة هي تعطش المجتمع العربي إلى الحرية وحاجته الفعلية الشديدة إلى هواء حرية وخطاب حرية لا يجده لا في ماضيه ولا في واقعه. لقد كان إقبال المثقفين العرب في مرحلة سابقة على البضاعة الفلسفية الوجودية تعبيراً مزدوجاً عن حاجة المثقفين إلى خطاب حرية، وعن حاجة مجتمعهم إلى واقع حرية.

واليوم بعد انهدام هذه المسافة الزمنية على هذه الواقعة الفكرية نستطيع ان نتبين أن هذا الحنين إلى نشيد الحرية ونسماتها وهذا العرس الثقافي الوجودي لم يغير من واقع الأمر شيئاً بقدر ما دل على مدى حاجة مجتمعاتنا لمناخ الحرية باعتباره المناخ الضروري والشرط الأساسي لتطور وتقدم المجتمعات. نعم إن الحرية الوجودية هي في جوهرها حرية سيكولوجية، حرية اختيار بين سلوكات وقيم متعارضة، وهذه الحرية السيكولوجية المزعومة للانسان تتحول لدى الوجودية إلى ماهية للانسان ذاته. وبتحول الحرية إلى ماهية قبلية للانسان تأخذ بعداً ميتافيزيقياً ينأى بها عن الأرض الاجتماعية التي يتعين ان تتشخص فيها. والمجتمع العربي في تعطشه لفلسفة وواقع حرية، من خلال تعطش المثقف لخطاب الحرية، يأمل في حرية عينية ملموسة لا في مجرد حرية سيكولوجية. نعم إن القول بالحرية السيكولوجية يحقق تقدماً بالقياس إلى التأويل الرسمي الطاغي للتراث الذي ينفي هذه الحرية السيكولوجية ويرجع أفعال العبد كلياً إلى مشيئة الخالق وبذلك فهو قول يحقق نقلة نوعية في الوعي الاجتماعي. لكن تطور الممارسة والفكر المعاصرين لمدلول الحرية تجاوز هذا

المعطى السيكولوجي المحدود - على أهميته وفتح الأبواب أمامَ تحقيق فعلي لعينات أخرى من الحرية الملموسة: حرية الرأي والاعتقاد والتعبير، حرية الانتماء وتأسيس الجمعيات والأحزاب، حرية النقد، حرية التصويت، حرية الصحافة، حرية الفكر. الخ.

أو بعبارة أخرى فإن التطور المجتمعي والفكري في المجتمعات الحديثة أدى الى تصريف شعار الحرية العائم هذا إلى وحدات صغرى ملموسة ينظمها القانون نظرياً على الأقل ويوكل أمر تجسدها في الواقع إلى موازين القوى الفعلية في المجتمع. ورغم ذلك تظل الحرية كقيمة طوباوية هادية وملهمة ذات دور فعلي في التاريخ من حيث أنها تعبر عن مبدأ أمل وطموح طوباوي نحو تحقيق قدر أكبر من الحريات الملموسة في المجتمع. فهي على الرغم من عموميتها ومن سديميتها وميتافيزيقيتها أحياناً تظل قيمة ملهمة ومصدر اجتذاب للمطالب والممارسات المجتمعية، بل إنه ما يزال بإمكانها ان تلعب دور فزاعة أمام الممارسات السلطوية المستبدة في كثير من الربوع العربية. وسيظل لهذه القيمة دور وحدوي ما دام الواقع العربي ينفيها إلى عالم المثال والحلم.

من هذا المثال تستمد فئة المجتمع الطليعية استلهامها لكافة أشكال الحرية الملموسة التي أشرنا إليها، كما تستمد منه استراتيجيات التحرير الكبرى: تحرير الأرض من الاحتلال الأجنبي وتحرير الانسان من الاستغلال الاقتصادي والتسلط السياسي والتضليل الفكري، وتحرير الفكر من سيطرة التقليد وتحرير الذهن من تسلط القيم والتقاليد البالية والعقلية الخرافية وتحرير المرأة من سيطرة الرجل والطفل من سيطرة البالغ وتحرير الحاضر من الارتهان بالماضي وتحرير الانتاج الأدبي والفني من سيطرة الأشكال والمناهج السردية والأساليب البلاغية العتيقة؛ وبذلك تغدو مسألة الحرية هي قضية المجتمع بكامله.

إلا أن الحرية بهذا المعنى ليست ثمرة يتعين اقتطافها بل هي محصلة صراع بين قوى وذهنيات ومصالح. وفقط عندما تنتصر القوى الاجتماعية التي لها مصلحة أكبر في تحقيق الحرية يمكن فعلاً ان تنمو دائرة الحرية وتتزايد حظوظ الفرد منها ويتأتى له ممارسة أوفر قسط منها. وبذلك يصبح نضال المثقفين العرب من أجل إقرار وتحقيق قدر أكبر من الحرية في مجتمعهم رديفاً للقوى الاجتماعية ذات الاختيار التقدمي والمنظور التقدمي والتي تناضل من أجل تحرير المجتمع العربي داخلياً وخارجياً لتصبح فيه الحرية مناخاً طبيعياً ومقبولاً.

وقضية الحرية تطرح مسألة أخرى أساسية هي مسألة المشروعية السياسية التي هي مشروعية هشة كما نعلم جميعاً، بالنسبة لأسس السلطة في وطننا العربي. فالسلطة السياسية سواء كانت تقليدية أو شخصية مدنية أو قائمة على أيديولوجيا تحديثية أو على رهان تحرري تحس بأن أسس مشروعيتها مهزوزة ومجادل فيها في أغلب الأحوال لذلك فهي غالباً ما تلجأ إلى معوضات تدعم هذه المشروعية المهزوزة فتراها تلجأ دوماً إلى استعمال ذريعة الخطر الخارجي، وتتفنن في خنق حرية المواطن، حرية الرأي والتعبير كما تنخرط في سلاسل من المشاحنات والخصومات التي تجعلها دوماً حارسة للكرامة القطرية والحدود القطرية والكيان القطري.

ولعله يتعين اليوم أكثر من أي وقت مضى التساؤل عما إذا لم تسخر تلك المواقف التي طالما دعت إلى التأميم وهيمنة الدولة على كل القطاعات وإشرافها على كل المرافق، للتساؤل عما إذا لم يسخر ذلك بدهاء في بعض الأحيان لتقوية سلطة الدولة لا على القطاعات الاقتصادية فحسب بل حتى على النفوس والعقول وعلى المجال الخاص الذي كان من المفترض ان يظل مجالاً خصوصياً، مجال حرية ومبادرة فحتى المجال العائلي والشخصي أصبح تحت طائلة التوجيه والتحكم الدولي. أما كان بالإمكان ان تعتمد استراتيجية النضال القومي التحرري والاشتراكي على دعم المجال العمومي وتقويته دون التضحية بالمجال الخصوصي بل بتقويته حتى يحدث في المجتمع العربي توازن بين آليات التحكم والتوجيه وديناميات التحرر والإبداع. لقد أدت كل هذه النضالات الى تضخيم مهام الدولة والمؤسسات الضاغطة على حساب مؤسسات حماية الأفراد والدفاع عن حقوقهم وحماية وتنمية مجال ممارسة الحرية الفردية وحرية الفئات بما في ذلك حرية المثقفين. مسألة الديمقراطية من إحدى أوجهها ذات صلة بهذا الواقع الذي ينمو فيه دينوصور السلطة العمومية وتتقلص مجالات وديناميات ممارسة الحرية الفردية، والحريات الخصوصية.

إلا أن صراع المثقف العربي لانتزاع بعض نتف الحرية لا يتوجه فقط إلى السلطات والمؤسسات الضاغطة، بل كثيراً ما يصطدم بسلطة الجمهور ورأي الجمهور وقوى الضغط التقليدي. فالجمهور ما يزال يشكل إحدى دعائم الرقابة خاصة فيما يتعلق بحماية رموز التقاليد ورأس المال الثقافي التقليدي، بل إن إرهاب الجمهور أحياناً يطال إرهاب الدولة نفسها، وخاصة إذا ما تم تسخيره من طرف فئات ظلامية تعيده إلى حالة الانفعال البدائي بدل ان تضعه على صراط العقل ونور الاستدلال.

وهذه الحرية التي ينادي بها المثقف العربي وينذر نفسه لتحقيقها تفترض قسطاً أولياً من الحرية بدونه لا يمكن للمثقف نفسه ان يلعب دوره وتلك هي حرية المثقف. ويبدو في الظاهر كما لو أن حرية المثقف مستقلة ومتميزة عن حرية عامة الناس في المجتمع العربي، حرية الإبداع والمبدعين حرية التفكير والمفكرين. إلا أن الحرية في عمقها واحدة. بل إن هامش الحرية الذي يطالب به المثقفون والمفكرون أقوى من مطلب الجمهور الغارق من حياته اليومية. لذا يعتبر هامش الحرية الذي يمكن ان يكتسبه المثقف في المجتمع انعكاساً لقسط الحرية المسموح به في ذلك المجتمع.

وإقرار مبدأ الحرية هذا مرتبط لا فقط بما يتم انتزاعه من الدولة والسلطة المركزية بل مرتبط أيضاً بإقرار عقد اجتماعي قائم على احترام حرية تفكير كل الفئات الاجتماعية والناطقين باسمها ليجري حوار اجتماعي واسع ومهم يوفر على الجميع لغة الرصاص وخيار الحرب الاجتماعية. وهذا يتطلب الاعتراف بوجود كل الفئات والهيئات وبحقها في الكلام وإبداء الرأي وإلا تحول المجتمع إلى ساحة وغى.

وهذا يطرح علينا مسألة أخرى هي أي فئات المثقفين هاته التي يتعين ان تستوعب وتحرس تمثال الحرية؟ هل هي فئة المثقفين التقليديين، حراس الثقافة العتيقة، أم هي فئة المثقفين العصريين الليبراليين أم المثقفين العصريين ذوي الاختيارات الاشتراكية أم ماذا؟

إن اختيار الحرية اختيار شامل، يتعلق بمدى نضج المجتمع المدني واستقلاله النسبي عن المجتمع السياسي، وبمدى توازن القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة الفاعلة في إطار عقد اجتماعي يقوم على مراعاة حرية التفكير والتعبير والرأي، عقد ترعاه الدولة أساساً وتحميه كافة الأطراف الفاعلة في اللعبة الاجتماعية.

وفي هذا الاطار يعتبر المثقف القومي أن من واجبه وعلى عاتقه مهمة الدعوة الى التحرر والحرية بما في ذلك حرية أولئك الذين يختلف معهم في أسس التفكير. إذ بدون هذه القناعة الديمقراطية العميقة لن يتأتى للمجتمع العربي ان ينتقل من مجتمع الرأي الواحد والدوغما الى مجتمع حديث متفتح ومتعدد. وذلك لأننا على أتم اقتناع بأن القبول بالتعدد والقبول بالرأي الآخر يعتبر احدى علامات النضج الحضاري، بينما يندرج التزمت والتصلب المعتقدي في سياق التخلف، بل يعتبر لبنة أساسية في عملية إعادة إنتاج التخلف، لأنه يطفئ نور الحوار ويشعل بديلاً عنها فتيل الصراع الدموي الذي لا ينتهي ويتخلص من الاستدلال العقلي بالضربة القاضية.

وإذا كان من علامات النضج التي أظهرها الفكر القومي فهو انفتاحه على الفكر الماركسي، خاصة في الفترة اللاحقة بعد عبد الناصر، فإن ذلك يعبر عن موقف حضاري يتمثل في **عقلانية التحالف** ومشروعية الحوار واللقاء، وفي اعتقادنا أن مثل هذا الموقف يجب ان يكون أسوة لنا في التفتح على كل الفصائل التقدمية في الثورة العربية لحشد كل القوى الإيجابية الفاعلة في المجتمع العربي ضد العدو الرئيسي لأمتنا وهو العدو الصهيوني وحلفاؤه الامبرياليون.

★ ★ ★

إن هؤلاء المفكرين المستنيرين الذين سقطوا شهداء في درب الحرية بنضالهم من أجل كلمة الحق الشريفة سيظلون شموعاً مضيئة في طريق النضال الوعر من أجل الحرية وحق الاختلاف في الرأي. وإذا كانت حضارات شامخة اليوم قد عبدت الحرية وصنعت لها تماثيل نصبتها في الشوارع وأقرتها في النفوس فإن الانبعاث الحضاري المنشود التي تستشرفه الفئات المفكرة الطليعية في وطننا العربي يتعين ان يدعو الى إقرار المزيد من الحريات وينتزع المزيد من الحقوق الديمقراطية. إن مثقفين من أمثال صبحي الصالح وحسين مروه وناجي العلي ومهدي عامل الذين سقطوا دفاعاً عن حرية التفكير والتعبير، سيظلون نبراساً هادياً للأجيال القادمة من الشباب والمثقفين في أفق تحقيق المجتمع العربي المأمول القائم على أساس العقل والعدل والحرية. وليكن شعارنا هو الشعار الذي رفعه ڤولتير أحد رواد التنوير الأوربي عندما قال «إنني مستعد لأقدم رأسي ثمناً لتعبيري عن رأيك» وليس: أنا مستعد لأهشم رأسك لأتمكن من فرض رأيي. وذاك هو معيار خروجنا من ظلمات القرون الوسطى إلى الآفاق الرحبة للعصر الحديث.

إن المجلس القومي للثقافة العربية، وهو يشارك في هذه التظاهرة الفكرية لتمجيد نُصُب الحرية العربية ليعتبر أن من واجب كل مثقف قومي يستشرف الآفاق الرحبة المأمولة لأمته ان يتعلم ويعلم فن عبادة واحترام الحرية كقيمة حضارية لا يمكن بدونها ان تتفتق العبقرية الحضارية العربية في كل مستوياتها الفردية والجماعية.

الرباط ـ المغرب